الأمم المتحدة

S/2022/296

مجلس الأمن

Distr.: General
7 April 2022
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 6 نيسان/أبريل 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

بصفتي رئيس مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يشرفني أن أحيل إليكم طيه إعلان إسلام أباد (انظر المرفق)، الوثيقة الختامية للدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في إسلام أباد يومي 22 و 23 آذار/مارس 2022.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن فيما يتعلق بالبند المعنون "مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين".

(توقيع) منير **أكرم**

200422 180422 22-05206 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 6 نيسان/أبريل 2022 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

"الشراكة من أجل الوحدة والعدالة والتنمية"

إعلان إسلام أباد

23 آذار/مارس 2022

نحن وزراء خارجية ورؤساء وفود الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المشاركين في الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة، المنعقدة في إسلام أباد، باكستان يومي 22 و 23 آذار/مارس 2022،

إذ نسترشد بالتعاليم السمحة للدين الإسلامي، إذ يقول الله تعالى: "وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا"، ويقول سبحانه: "اِنَّمَا الْمُؤْمِنُوْنَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوْا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُوْنَ"،

وإذ نؤكّد من جديد عزمنا على الوفاء بتعهّداتنا الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وفي الإعلانات الصادرة عن مختلِف مؤتمرات القمة ومجالس وزراء الخارجية السابقة،

وإذ عقدنا العزم على تعزيز أواصر الوحدة والتضامن بين الدول الأعضاء في المنظمة وشعوبها،

وإذ نؤكّد عزمنا على العمل من أجل تحقيق رؤية عالمية مشتركة للسلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، قوامها الالتزام الصادق بالمبادئ العالمية للإنصاف والعدالة والمساواة في السيادة وسلامة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،

وإذ نؤكد مجدداً التزام الدول الأعضاء بالمبادئ والأهداف الواردة في ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، لا سيما فيما يتعلق بالحفاظ على مصالحها المشتركة وحمايتها، لدعم قضاياها العادلة، وتنسيق وتوحيد جهودها للتصدي بشكل جماعي للتحديات التي تواجهها الأمة الإسلامية،

ورغبة منا في الحرص على تعزيز الوئام والتسامح والتعايش السلمي والارتقاء بمستوى المعيشة وتعزيز الكرامة الإنسانية والتفاهم بين الشعوب كافة،

وإذ نلاحظ تزايد التهديدات المحدقة بالسلم والأمن الدوليين، وتصاعد التوترات وعدم الاستقرار في شتى أرجاء العالم، والتي تفاقمت جراء النزاعات التي طال أمدها ولم تجد طريقها إلى الحلّ، وكذلك انتشار ظاهرة الإسلاموفوبيا والمحاولات المتعمدة لتشويه صورة الإسلام السمحة وتقويض التعايش السلمي بين العالم الإسلامي والأديان والثقافات الأخرى،

وإذ يساورنا القلق إزاء اشتداد المنافسة الجيوسياسية، وسباق التسلح، والأزمات الإنسانية والمناخية، وأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وما تخلّفه من آثار سلبية على الشعوب وعلى النظام السياسي والأمني والاقتصادي العالمي،

وإذ نعرب عن بالغ انشغالنا إزاء النزاعات المسلحة المحتدمة، بما في ذلك في أوروبا، ***ونؤكد*** الحاجة إلى وضع حدّ للأعمال العدائية ومنع وقوع خسائر في الأرواح وتعزيز المساعدات الإنسانية وتعضيد العمل الدبلوماسي،

وإذ ندرك أيضا العدد الهائل من الفرص الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية المتاحة للاستفادة من التجارة العالمية والاستثمارات والترابط من خلال بناء الشراكات،

واقتناعاً منا بأن أكثر من 1,5 بليون مسلم، في القارات الخمس، قد حباهم الله تعالى بموارد روحية وبشرية ومادية هائلة، بما يمكّنهم من تحقيق قَدْر أكبر من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والتكامل داخل العالم الإسلامي وخارجه،

وإذ نُرحب بمبادرة جمهورية باكستان الاسلامية لاستضافة الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تحت شعار "الشراكة من أجل الوحدة والعدالة والتنمية"،

وإذ نُهنئ جمهورية باكستان الإسلامية، حكومةً وشعباً، بمناسبة حلول الذكرى الخامسة والسبعين لاستقلالها، ونُشيد بالدور المهم الذي تضطلع به باكستان كعضو مؤسّس ومؤثّر في منظمة التعاون الإسلامي، وبالتزامها الثابت بقضايا الأمة الإسلامية؛

نعلن رسميا ما يلي:

1 - ***نؤكد من جديد*** تمسكنا بمبادئ الإسلام الخالدة، بما في ذلك مبادئ السلام والتسامح والوحدة والوئام والعدل، في سبيل تحقيق التنمية والازدهار للأمة الإسلامية وللإنسانية قاطبة.

2 - ***نجدد*** التزامنا بتوسيع وتعميق أواصر التعاون الإسلامي في جميع المجالات وتعزيز الوحدة والتضامن، وتسخير مواردنا البشرية والمادية لما فيه خير مجتمعاتنا وشعوبنا كافة.

3 - ***نُشيد*** بجهود منظمة التعاون الإسلامي على مدى السنوات الخمسين الماضية، بما يتوافق مع ميثاقها للحفاظ على مصالحنا المشتركة وحمايتها ومناصرة القضايا العادلة للدول الأعضاء وتنسيق الجهود وتعزيزها، وذلك من أجل التصدي للتحديات التي يواجهها العالم الإسلامي خاصة والمجتمع الدولي على وجه العموم.

4 - ***نُؤكد مجدداً*** دعمنا المطلق للمبادئ والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك عدم استخدام القوة، والمساواة في السيادة، وسلامة الأراضي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتسوية السلمية للنزاعات.

5 - ***نَدعم*** حقّ الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي في تقرير مصيرها، ونسعى من أجل تحرير جميع الأراضي المحتلة والتوصل إلى حلول منصفة وعادلة لجميع النزاعات والمنازعات وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

6 - ***نشدّد*** على ضرورة إيجاد حلول تفاوضية للنزاعات والنزاعات العالقة أو الناشئة ومن خلال الوساطة والمصالحة وغيرهما من الوسائل السلمية، وذلك عبر تسخير الآليات السياسية والدبلوماسية والقانونية القائمة على مبادئ ومعايير القانون الدولي المعترف بها عالميا.

7 - ***نستنكر*** الإعلانات الصادرة عن الدورتين الخامسة والأربعين والسادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، الداعية إلى التفعيل الكامل لوحدة منظمة التعاون الإسلامي للسلم والأمن. ونلتزم بإيجاد حلول دائمة للمشاكل التي يواجهها العالم الإسلامي. وتحقيقاً لهذا الهدف، نؤكد على أهمية إنشاء هذه الوحدة، وفقاً للسلطة المخولة في هذا الصدد بموجب الفقرة (هـ) من المادة العاشرة من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي.

8 - ***نرحّب***، في هذا الصدد، بالمقترح الذي قدمته جمهورية باكستان الإسلامية لعقد مؤتمر وزاري لمنظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة 2022-2023 للتباحث ولتطوير آليات وأدوات لدرء النزاعات وللوساطة والمصالحة وبناء السلام.

9 - ***نؤكد مجدّداً*** على مركزية القضية الفلسطينية والقدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية، ونؤكد مجدداً دعمنا المبدئي والمتواصل وعلى جميع المستويات للشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف. كما ***نؤكد*** مجدداً على ضرورة حماية حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 والتصدي بشكل قاطع لأي إنكار لهذه الحقوق.

10 - ***نؤكّد مجدّداً*** أنّ القدس الشريف تمثّل جزءاً لا يتجزأ من الأراضي المحتلة للدولة الفلسطينية، ***وندعو*** المجتمع الدولي إلى حمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الامتناع عن جميع الممارسات الاستعمارية والالتزام بجميع القرارات الدولية بشأن مدينة القدس الشريف والامتناع عن جميع التدابير والممارسات والقرارات الهادفة إلى تغيير طابع المدينة المقدسة ووضعها القانوني، بما في ذلك من خلال تكثيف الأنشطة الاستيطانية اليهودية فيها والإبعاد القسري لسكانها العرب الفلسطينيين، والكفّ عن تدنيس المقدسات الإسلامية بما في ذلك الاعتداءات على القدس الشريف، ***وندعو*** إلى حشد كل الجهود لمواجهة الاحتلال الاستيطاني والاستيلاء العدائي على المدينة المقدسة ودعم صمود أبناء الشعب الفلسطيني ونؤكد كذلك أن صون الوضع القانوني للقدس، باعتبارها عاصمةً لدولة فلسطين، يشكل الضمانة الوحيدة لتحقيق السلم والأمن في المنطقة.

11 - ***نعتزم*** اتخاذ المزيد من الإجراءات الفعالة لتذليل العقبات التي تحول دون إعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وذلك من خلال ضمان الحماية وإنهاء الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي غير القانوني ونظام الفصل العنصري والتوصّل إلى حل عادل. ***ونعتزم*** في هذا السياق البحث في إجراءات المساءلة ضد السلطة القائمة بالاحتلال وإبداء دعمنا وتعاوننا الكامل في جميع الممارسات التي من شأنها إدانتها وإنهاء الاحتلال الاستيطاني ونظام الفصل العنصري، بما في ذلك في ساحة محكمة العدل الدولية.

12 - ***نجدد*** تضامننا الثابت مع شعب ولاية جامو وكشمير، ونُعرب عن دعمنا الكامل لحقّه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن وعن منظمة التعاون الإسلامي وبما يحقق تطلعات الشعب الكشميري. ***وندين*** الانتهاكات الجسيمة لحقوقه الإنسانية في ولاية جامو وكشمير التي تحتلها الهند احتلالا غير قانوني.

13 - ***نجدّد*** رفضنا للإجراءات غير المشروعة والأحادية الجانب التي اتخذتها الهند منذ الخامس من آب/أغسطس 2019 بهدف تغيير التركيبة الديمغرافية للإقليم المحتل، وقمع إعمال حق الشعب الكشميري غير القابل للتصرف في تقرير مصيره، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

14 - ***نعلن*** أنّ التسوية النهائية للنزاع في ولاية جامو وكشمير وفقاً لقرارات مجلس الأمن أمر لا غنى عنه لتحقيق سلام دائم في منطقة جنوب آسيا. ***ونجدد*** دعوتنا للهند إلى: (أ) إلغاء إجراءاتها الأحادية وغير المشروعة التي اتخذتها منذ الخامس من آب/أغسطس 2019؛ (ب) ووقف ممارساتها القمعية وانتهاكاتها لحقوق الإنسان ضد الكشميريين في ولاية جامو وكشمير التي تحتلها الهند احتلالا غير قانوني؛ (ج) ووقف وإلغاء محاولات الرمي إلى تغيير التركيبة السكانية وإعادة رسم الدوائر الانتخابية في ولاية جامو وكشمير التي تحتلها الهند احتلالا غير قانوني؛ (د) واتخاذ خطوات ملموسة ومجدية للتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن ولاية جامو وكشمير.

15 - ***نعرب عن قلقنا البالغ*** إزاء انتهاك المجال الجوي الباكستاني وتهديد طائرات الركاب والأخطار المحدقة بالسلم والأمن في منطقة جنوب آسيا نتيجة إطلاق الهند لصاروخ تفوق سرعته سرعة الصوت يوم 9 آذار/مارس 2022. ***وندعو*** الهند إلى الالتزام الكامل بالقانون الدولي وبقواعد السلوك المسؤول للدول وإلى إجراء تحقيق مشترك مع باكستان بهدف إثبات الوقائع بدقة.

16 - ***نقر*** بدور باكستان المحوري كركيزة للاستقرار في جنوب آسيا، ***ونشيد*** بدورها وجهودها الرامية إلى تعزيز السلام الإقليمي، على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول، والاستقلال السياسي، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والتسوية السلمية للنزاعات.

17 - ***نؤكد*** تضامننا مع مالي وأفغانستان والصومال والسودان وكوت ديفوار وجزر القمر وجيبوتي والبوسنة والهرسك وشعب جامو وكشمير والقبارصة الأتراك، وتطلعاتهم للعيش في سلم وأمن وازدهار.

18 - ***نرحب*** بانتهاء النزاع المسلح بين جمهورية أذربيجان وجمهورية أرمينيا. ***ونؤكد*** مجدداً تضامننا الكامل مع حكومة أذربيجان، حكومة وشعباً، في جهودها الرامية إلى إعادة تأهيل وإعادة إعمار الأراضي المحررة التي تضررت بشدة من العدوان الأرميني بغية تمكين النازحين من العودة الآمنة والكريمة في أقرب وقت ممكن. ***وندعو*** أرمينيا إلى التخلي عن الخطاب العدواني، والكف عن انتهاك سيادة أذربيجان وسلامة أراضيها، وإقامة علاقات حسن جوار مع أذربيجان على أساس الاحترام المتبادل لسيادة بعضهما البعض وسلامة أراضيهما وحرمة حدودهما الدولية والاعتراف بها.

19 - ***نندد*** بالهجمات الإرهابية والاعتداءات على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ***ونرحب*** بالقرار 2624 الذي اتخذه مجلس الأمن. ***ونعرب*** عن التضامن مع الشعب اليمني ***وندعو*** إلى الوقف الفوري للهجمات التي تستهدف المدنيين وممارسات العنف الجنسي على الأطفال وتجنيدهم واستغلالهم واستخدام الألغام الأرضية وإلى إزالة العقبات التي تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية.

20 - ***نشدد*** على الحاجة إلى التعجيل في تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن طريق الحل السلمي للأزمات، وفقا لمبادئ منظمة التعاون الإسلامي وميثاق الأمم المتحدة والمعايير الدولية المعترف بها عالميا.

21 - ***نؤكد مجدداً*** دعم منظمة التعاون الإسلامي الثابت لبلدان منطقة الساحل التي تأثرت بفعل أزمة المناخ، وهزالة المحاصيل الزراعية، والإرهاب، والنزوح الداخلي، وعدم اليقين السياسي؛ ***وندعو*** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى اتخاذ إجراءات فعالة لدعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

22 - ***نشدد*** على ضرورة التخفيف من حدة الوضع، في أقرب وقت ممكن، في شمال أفريقيا فضلا عن مناطق أخرى من القارة الأفريقية، من خلال إيجاد حلول سياسية فورية وشاملة، تقوم على الاحترام الكامل لسيادة الدول المعنية ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

23 - ***نعرب عن قلقنا العميق*** إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية الناجمة عن النزاع في أوكرانيا. ***ونؤكد مجدداً*** الدعم المطلق للتطبيق العالمي والمتسق لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك عدم استخدام القوة، واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والتسوية السلمية للنزاعات، حفاظاً على السلم والأمن الدوليين وبنائهما، وضمان الأمن المتساوي لجميع الدول واحترام القانون الدولي الإنساني.

24 - ***وإذ تداولنا*** بشأن النزاع الدائر بين روسيا وأوكرانيا خلال انعقاد الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، فإننا ***ندعو*** إلى الوقف الفوري للعمليات القتالية لتجنب المزيد من الخسائر في الأرواح ***وضمان*** عدم تفاقم الأزمة الإنسانية في أوكرانيا. ***ونشدد*** على الحاجة إلى توفير معابر إنسانية لضمان التنقل الآمن للمدنيين من المناطق التي ينشط فيها النزاع وتوفير الإمدادات الإنسانية. ***ونحث*** كلا الجانبين على الدخول في حوار هادف بغية إيجاد حل للنزاع الحالي. ***ونعرب*** عن استعداد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لدعم وتيسير عملية الحوار بين جميع الأطراف، إذا طُلب منها ذلك.

25 - ***نؤكد مجدداً*** دعم الدول الأعضاء الطويل الأمد للبوسنة والهرسك للحفاظ على وحدتها وسلامتها الإقليمية وسيادتها والاعتراف الدولي بها، داخل حدودها المعترف بها دوليا، بوصفها دولة تعمل بكامل طاقتها ومكتفية ذاتيا وقادرة على الاضطلاع بسلطاتها والوفاء بالتزاماتها الدولية، فضلا عن نسيجها المتعدد الأعراق والثقافات والأديان. ***ونأسف*** للسياسة العامة والخطوات المتخذة نحو النقل غير القانوني للاختصاصات من دولة البوسنة والهرسك إلى جمهورية صربسكا، وهي كيان داخل البوسنة والهرسك، فضلا عن عدم الامتثال لقرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، التي تلغي ستة وعشرين عاما من الإصلاح وبناء السلام، وتهدد بشكل خطير السلام والأمن ليس في البوسنة والهرسك فحسب، ولكن في منطقة غرب البلقان برمتها. ***ونشدد*** على ضرورة مواصلة عملية إصلاح شاملة تهدف إلى تعزيز/مواصلة التوجه الأوروبي والأوروبي - الأطلسي للبوسنة والهرسك. ***وندين*** انتشار الكراهية الدينية والقومية والتحريفية، فضلا عن تمجيد مجرمي الحرب المدانين في البوسنة والهرسك وفي بلدان منطقة غرب البلقان. ونؤكد مجدداً دعمنا للناجين من الإبادة الجماعية في سربرينيتسا ولمركز سربرينيتسا التذكاري من خلال مشاريع اقتصادية وتعليمية وإنسانية.

26 - ***نشدد*** على الالتزام القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية. ***ونؤكد*** تضامننا الثابت مع شعب أفغانستان ونعرب عن ثقتنا بأن الشعب الأفغاني القادر على الصمود سيواصل توجيه بلده على طريق التقدم والازدهار. ***ونسلم*** بأنه لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في أفغانستان إلا من خلال تشكيل حكومة شاملة وعريضة القاعدة وجامعة بمشاركة جميع

الأعراق الأفغانية. ونشـدد على أهمية الاحترام الكامل لحقوق الإنسـان لجميع الأفغانيين، بمن فيهم النسـاء والأطفال والأشخاص المنتمون إلى أقليات عرقية ودينية وثقافية.

27 - ***نشيد*** بالمملكة العربية السعودية لدعوتها إلى عقد الدورة الاستثنائية السابعة عشرة لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبباكستان لاستضافتها لتلك الدورة في إسلام أباد، في 19 كانون الأول/ديسمبر 2021، بهدف تعبئة المساعدات الإنسانية للشعب الأفغاني؛ ***ونلاحظ مع التقدير*** القرارات الصـادرة عن الدورة بما في ذلك تعيين المبعوث الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بأفغانستان، وإنشاء الصندوق الاستئماني الإنساني لأفغانستان وبرنامج الأمن الغذائي الأفغاني، وتعزيز بعثة منظمة التعاون الإسـلامي في كابول. ***ونعرب عن تقديرنا*** للمسـاعدات المقدمة من المملكة العربية السعودية إلى مكتب المبعوث الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بأفغانستان.

28 - ***نرحب*** بتشـغيل الصـندوق الاسـتئماني المخصـص لتقديم الدعم الإنسـاني خلال الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، ونقدر في هذا الصـدد الدور المحوري الذي يضـطلع به البنك الإسلامي للتنمية. ***ونجدد*** دعوتنا للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والشركاء الدوليين الآخرين للمساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني، والذي من شأنه أن يساعد على تخفيف الاحتياجات الإنسانية العاجلة للشعب الأفغاني وتوفير فرص التقدم والتنمية. ***ونعرب عن تقديرنا*** للمساهمة القيّمة الأولى التي تلقاها الصندوق الاستئماني من نيجيريا.

29 - ***نؤكد*** أن وصـول أفغانسـتان في وقت مبكر إلى مواردها المالية أمر بالغ الأهمية في منع الانهيار الاقتصـادي وتفاقم الوضـع الإنسـاني؛ ***وندعو*** إلى إعادة الأرصـدة الوطنية المجمدة لأفغانسـتان إلى شعبها المالك الحقيقي لها.

30 - ***نؤكد مجدداً*** أهمية ضـمان عدم اسـتخدام أراضـي أفغانسـتان كمنصـة أو ملاذ آمن من جانب أي جماعة إرهابية، لا سـيما تنظيم القاعدة، أو داعش والجماعات التابعة لهما، والحركة الإسـلامية لتركستان الشرقية وحركة طالبان باكستان؛ ***ونحث*** المجتمع الدولي على أن يظل حذراً من إمكانية التحريض ودور المفسدين داخل البلاد وخارجها على حد سواء من أجل عرقلة الجهود الرامية إلى ضمان تحقيق السلم والاستقرار الدائمين في أفغانستان.

31 - ***ندين بشـدة*** الأعمال الوحشـية ضـد جماعة الروهينغيا المسـلمة في ميانمار. ***وندعو*** إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لدعم حقوقهم الأسـاسـية، وإنهاء اسـتهدافهم ووصـمهم، وندعو حكومة ميانمار إلى السـماح بالعودة الآمنة والكريمة لجميع الروهينغيا المشـردين والنازحين، بمن فيهم الذين أُجبروا على الحصـول على مأوى في بنغلاديش، وتيسـير عودتهم. ***ونحث***، في هذا الصـدد، كافة الدول الأعضـاء على تقديم المزيد من الدعم للجهود القانونية الرامية إلى تحقيق المساءلة والعدالة لشعب الروهينغيا، والقضية التي رفعتها غامبيا في محكمة العدل الدولية.

32 - ***نُذكر*** بكل القرارات السابقة الصـادرة عن مؤتمر القمة الإسـلامي ومجلس وزراء الخارجية بشأن الإصـلاحات الخاصـة بالأمم المتحدة وتوسيع عضـوية مجلس الأمن؛ ونؤكد مجدداً أن الجهود الرامية إلى إصـلاح مجلس الأمن ينبغي ألا تخضـع لأي مواعيد نهائية شـكلية، وأنه ينبغي اتخاذ قرار بشـأن هذه المسألة بتوافق الآراء؛ ونؤكد مجدداً على القرار الصـادر عن منظمة التعاون الإسـلامي بأن العالم الإسـلامي

لن يقبل بأي اقتراح للإصلاح لا يراعي التمثيل المناسب للأمة الإسلامية في أي فئة من فئات العضوية في مجلس الأمن الموسع.

33 - ***نعرب عن بالغ قلقنا*** إزاء الاتجاه المتصاعد للإسلاموفوبيا وكره المسلمين، وندين بشدة كافة المحاولات الرامية إلى الإساءة إلى مكانة نبي الإسلام محمد (صلى الله عليه وسلم) والرموز الإسلامية، وإثارة مشاعر المسلمين في جميع أنحاء العالم، وإثارة الانقسامات والتوترات بين الثقافات.

34 - ***ندعو*** المجتمع الدولي إلى منع التحريض على الكراهية والتمييز ضد المسلمين واتخاذ تدابير فعالة لمناهضة تشويه صورة الأديان، والقولبة النمطية السلبية، والوصم، والتمييز العنصري على أساس الدين أو المعتقد أو العرق.

35 - ***نجدد التزاما*** بتعزيز الحقوق الخاصة بالطوائف والأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ونواصل ***تقديم*** دعمنا للدور الذي تضطلع به منظمة التعاون الإسلامي وجهودها ومبادراتها ومساعيها الحميدة الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

36 - ***نشجب*** سياسة التمييز والتعصب الممنهجة والواسعة النطاق ضد المسلمين في الهند، والتي أدت إلى تهميشهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وإننا نشعر بقلق عميق إزاء أشد الهجمات ضراوة على الهوية الإسلامية في الهند، وفق ما تنص عليه القوانين والسياسات التمييزية التي تستهدف الحجاب. ***وندعو*** الهند إلى إلغاء هذه القوانين التمييزية فوراً، وضمان حقوق المسلمين من الهنود وحماية حرياتهم الدينية.

37 - ***نرحب*** بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يعلن يوم 15 آذار/مارس يوماً دولياً لمكافحة الإسلاموفوبيا. ***وندعو*** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمع الدولي إلى زيادة الوعي على كافة المستويات بمكافحة الإسلاموفوبيا، وبناء فهم أفضل للإسلام ومبادئه، وتعزيز رسالة التسامح والتعايش السلمي والوئام بين جميع الأديان والأعراق والأمم.

38 - ***نرحب أيضاً*** بالقرار الذي اتخذته منظمة التعاون الإسلامي بشأن تعيين مبعوث خاص للأمين العام معني بالإسلاموفوبيا لقيادة الجهود الجماعية والمشاركة المؤسسية مع المجتمع الدولي.

39 - ***نطلب*** من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أن يقوم، بالتشاور مع فريق الاتصال المعني بالسلم والحوار التابع لمنظمة التعاون الإسلامي ورئيس مجلس وزراء الخارجية، على سبيل الأولوية، ببدء حوارات منتظمة بين الحضارات وذلك على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي والدورات التي تعقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

40 - ***نطلب أيضا*** إلى الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي ورئيس مجلس وزراء الخارجية إشراك إدارات منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر وإنستغرام لكي تتمكن من اتخاذ التدابير المؤسساتية والفنية لتنقيح وإزالة أي محتوى يحرض على العنف والكراهية ضد الأشخاص والمجتمعات على أساس الدين أو المعتقد أو الانتماء الإثني.

41 - ***ندعو*** الدول الأعضاء والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إلى تعزيز مرصد الإسلاموفوبيا عن طريق تخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة لأداء عمله بفاعلية ولتسهيل الربط الشبكي مع المراكز والأجهزة الأخرى المعنية بالإسلاموفوبيا في العالم. ***ونحث*** الأمانة العامة على تحري إمكانية الارتقاء بمستوى عمل مرصد الإسلاموفوبيا ليصبح إدارة مكتملة تابعة للأمانة العامة.

42 - ***نعرب عن رفضنا*** للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وكذلك للمحاولات الرامية لنسب الإرهاب إلى أي بلد أو دين أو جنسية أو جنس أو حضارة. ***ونؤكد من جديد*** عزمنا على العمل سوياً لمنع وقمع الأعمال الإرهابية من خلال تعزيز التضامن والتعاون الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

43 - ***نؤكد مجدداً*** الموقف الحازم لمنظمة التعاون الإسلامي ضد أي محاولات للمساواة بين كفاح الشعوب العادل والمشروع من أجل تقرير المصير والتحرر من الاحتلال الأجنبي والإرهاب.

44 - ***نعرب عن قلقنا العميق*** إزاء تصاعد التهديد الإرهابي من جانب الأفراد والجماعات ذات الدوافع العنصرية أو العرقية أو الإيديولوجية، بما في ذلك كره الإسلام، والنزعة الاستعلائية، واليمين المتطرف، واليمين المتشدد، والقومية العنيفة، والجماعات والأيديولوجيات القائمة على كره الأجانب في مختلف أنحاء العالم، ***ونقرر*** الاضطلاع بجهود دولية مشتركة للتصدي لهذا التهديد ووضع حد لحملة تشويه صورة الإسلام، والتنميط الديني وسن قوانين تمييزية تستهدف المسلمين، ومكافحة تفشي خطاب الكراهية على الإنترنت، والتضليل الإعلامي، ونظريات المؤامرة، وغيرها من المحتويات المضرة بالمسلمين والإسلام.

45 - ***نعرب عن قلقنا*** إزاء تنامي حالات الطوارئ الإنسانية في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك البلدان الإسلامية. ***ونعرب عن عزمنا*** على تعزيز العمل الإسلامي المشترك في المجال الإنساني لتخفيف حدة معاناة اللاجئين والنازحين الناجمة عن النزاعات المسلحة، وعن الكوارث الطبيعية وغيرها. ونشيد بالسخاء وكرم الضيافة المثاليين اللذين أظهرتهما الدول الأعضاء التي تُؤوي اللاجئين.

46 - ***نعرب عن قلقنا البالغ*** إزاء ما تسببت فيه جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من معاناة بشرية جمّة في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك العديد من البلدان الإسلامية. ***ويساورنا القلق أيضا*** إزاء أسوأ أزمة صحية واقتصادية واجتماعية أشعلتها الجائحة منذ عقود، مع تفاقم أوجه عدم المساواة وأوجه الضعف القائمة من قبل، فضلاً عن العيوب الهيكلية للبنية المالية العالمية.

47 - ***نرحب*** بدعم رئيس الوزراء الباكستاني، دولة السيد عمران خان، لإعلان المنتجات الصحية واللقاحات المرتبطة بجائحة (كوفيد-19) كمنفعة عامة عالمية وإتاحة تخفيف عبء الديون للدول النامية للتصدي بفاعلية للجائحة. ***ونشجع*** الدول الأعضاء على تعزيز مبادرات البحوث المشتركة وبناء القدرات وتعزيز التعاون في مجالات العلوم والابتكار والتكنولوجيا والمساعدة الفنية وتبادل المعارف بشأن اللقاحات والتشخيص والعلاجات ومعدات الوقاية من جائحة (كوفيد-19) والوصول إليها. ***وندعو*** إلى إلغاء الحواجز أمام الملكية التجارية والفكرية لضمان وصول الجميع إلى اللقاحات والتشخيص والعلاج المرتبط بجائحة (كوفيد-19) في الوقت المناسب وبأسعار معقولة وبشكل منصف.

48 - ***نتعهد*** باتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة متعددة الأطراف لتوفير الحيز المالي اللازم للبلدان النامية من خلال التصدي لتحدياتها الملحة في مجال السيولة والضرائب، وكذلك من خلال التصدي للعقبات المنهجية التي تعوق تحقيق برنامج عمل أديس أبابا وجدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030. ***ونلتزم*** باستخدام جميع الأدوات المتاحة لسد الفجوة التمويلية المتزايدة وإشراك القطاع الخاص، الذي يجب أن يضاعف على وجه السرعة تعبئة الموارد من أجل التعافي.

49 - ***نشير مع التقدير*** إلى المبادرة العالمية التي أطلقها رئيس الوزراء الباكستاني لتخفيف عبء الديون في بداية الأزمة الحالية في نيسان/أبريل 2020. ***ونقرّ*** بأن مبادرة مجموعة العشرين لتعليق

خدمة الديون كانت خطوة قصـــيرة الأجل موضـــع ترحيب نحو التخفيف من حدة أزمة الديون. ***وندعو*** إلى التنفيذ المبكر والمنظم والمنصف والفعال للإطار المشترك لمجموعة العشرين.

50 - ***نرحب*** بالتخصيص العام الجديد لحقوق السحب الخاصة بقيمة 650 بليون دولار من قبل صـــندوق النقد الدولي لإتاحة الســـيولة المطلوبة بشـــدة. ***ونلاحظ بقلق***، مع ذلك، أن أغلبها ســـيُخصـــص للاقتصـادات المتقدمة النمو التي ليست بحاجة إليها. ولهذا السبب، فإننا ***نقترح*** أن يتم توجيه 50 في المائة من حقوق الســـحب الخاصـــة غير المســـتغلة للبلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية التي في أمس حاجة إليها، بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

51 - ***نؤكد*** أن مكافحة الفســـاد مبدأٌ راســـخٌ من مبادئ الشـــريعة الإســـلامية، ونلاحظ بقلق أن الممارسات التي تتسم بالفساد تحرم الدول من الموارد التي اكتسبتها بشق الأنفس، وتحرم الجميع من فرص التقدم والنهوض، وتؤدي إلى إدامة وتأكيد أوجه عدم المساواة داخل المجتمعات وفيما بينها.

52 - ***نوصـــي*** باتخاذ إجراءات ســـياســـاتية قوية لتأمين إعادة الأصـــول المنهوبة فوراً؛ وفرض عقوبات على المؤســـســـات المالية والمحامين والمحاســـبين وغيرهم من "المُمكّنين" للفســـاد والجريمة والتهرب الضـريبي؛ وفرض ضـرائب رقمية عادلة، واستعراض وتنقيح معاهدات الاستثمار غير المتكافئة، ووضـع آلية متسقة لرصد التدفقات المالية غير المشروعة المنشأة في إطار الأمم المتحدة.

53 - ***نرحب*** بتشـكيل فريق الخبراء الحكومي الدولي أثناء انعقاد الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية لاستعراض واستكمال مشروع اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الفساد كإطار للتعاون من أجل اســـترداد الأصـــول المنهوبة وإعادتها، تمشـــياً مع الاتفاقيات الدولية ذات الصـــلة. ***ونرحب*** بمبادرة المملكة العربية السعودية لعقد الاجتماع الوزاري الأول لوكالات إنفاذ القانون المتخصصة في مكافحة الفساد في الدول الأعضاء في عام 2022، تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي.

54 - ***نرحب أيضـــاً*** بالتقرير النهائي لفريق الأمم المتحدة الرفيع المســـتوى المعني بالمســـاءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية، وما ورد فيه من توصيات، ونتطلع إلى وضع عهد دولي بشأن إعمال النزاهة المالية من أجل التنمية المســـتدامة لتقليص الفجوات والتداخلات في النظام القائم، فضـــلاً عن المساعدة في بناء القدرات في البلدان النامية.

55 - ***نرحّب*** باعتماد "إعلان إسـلام أباد بشـأن مكافحة الفسـاد من أجل الإعمال الكامل لجميع حقوق الإنسـان والتنمية المسـتدامة" يومي 6 و 7 كانون الثاني/يناير 2022 من قبل الهيئة الدائمة المسـتقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ونشجع تنفيذه.

56 - ***نعرب عن قلقنا*** إزاء كون الاحتباس الحراري هو أحد أكبر الأزمات الوجودية في عصرنا؛ ***وندرك*** أن الإجراءات الفعالة تتطلب تعزيز وســـائل التنفيذ، لا ســـيما تمويل المناخ ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. ***ونؤكّد*** أن الاتفاق الذي تم التوصـل إليه في غلاسكو يجب أن يشكل القاعدة الأساسية للمناقشات المســـتقبلية حول الإجراءات اللازم اتخاذها فيما يخص تغير المناخ، وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم التزامات إضـافية لتحقيق أهداف التخفيف المتفق عليها ولدعم التكيّف وتعويض الخسـائر والأضـرار الناجمة عن تغير المناخ في البلدان النامية. ***ونتطلع***، في هذا الصدد، إلى نجاح قمة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ التي ستنعقد في شرم الشيخ في الفترة من 7 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 برئاسة مصر.

57 - ***نقرّر*** تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية من خلال تشجيع وتسهيل المزيد من التفاعل بين القطاع الخاص، والقضاء التدريجي على جميع العقبات التي تعترض تنمية التجارة البينية الإسلامية، بما في ذلك التفعيل المبكر والتنفيذ الفعال لنظام الأفضليات التجارية وأدوات تيسير التجارة ذات الصلة، وتشجيع تدفق الاستثمارات بشكل أكبر، ونقل التكنولوجيا، والقيام بمشاريع صناعية مشتركة، وتحسين شبكات النقل والاتصال بين موانئ ومدن العالم الإسلامي عن طريق البر والجو والبحر، حسب الاقتضاء، ومنح الأولوية للاحتياجات التنموية للقارة الأفريقية وخاصة بلدان جنوب الصحراء الكبرى، وتعزيز تكامل أكبر بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية في العالم الإسلامي.

58 - ***نتعهّد*** بتعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي من خلال تسخير مواردنا البشرية والمادية، وإنشاء مؤسسات إسلامية جديدة للتعليم العالي في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وتبادل التجارب والخبرات والأبحاث والممارسات الجيدة.

59 - ***نؤكّد مجدداً*** الدور القيادي الذي تضطلع به اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي في دعم جهود الدول الأعضاء في تطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتعزيز البحوث والبرامج المشتركة. ***وندعو*** الدول الأعضاء إلى التنفيذ الاستباقي لقرارات القمة الثانية لمنظمة التعاون الإسلامي حول العلوم والتكنولوجيا التي استضافتها دولة الإمارات العربية المتحدة.

60 - ***نشدّد*** على أهمية تكثيف التعاون الاقتصادي البيني لمنظمة التعاون الإسلامي من خلال اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، وغيرها من الهيئات الفرعية والمتخصصة والتابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

61 - ***نؤكد*** على الدور الحيوي الذي تضطلع به المرأة في العالم الإسلامي وأهمية قيام كافة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالتصديق على النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة.

62 - ***نتفق*** على تركيز سياستنا وجهودنا للحفاظ على إنجازات وقيم وتقاليد الحضارة الإسلامية وتعزيزها، ولغرس القيم الأخلاقية الرفيعة والإحساس بالفخر بالإسلام وبالثقافة الإسلامية في جيلنا من الشباب.

63 - ***نرحّب*** بمبادرة رئيس وزراء باكستان، دولة السيد عمران خان، لإنشاء هيئة "رحمة للعالمين" لتكريم شخصية الرسول (صلى الله عليه وسلم) كقدوة يحتذى بها ولتشجيع شبابنا وأبنائنا على اتباع رسالته السمحة.

64 - ***نقرّ*** بتنامي دور الابتكار والتكنولوجيا الناشئة في تحفيز النمو والتحول بشكل دائم، ***ونعرب*** عن عزمنا المشترك على تعزيز الروابط والشراكات بما في ذلك من خلال منصات منظمة التعاون الإسلامي، مع التركيز بشكل خاص على الشباب.

65 - ***ندرك*** أهمية الترابط بين الشعوب فيما بين الدول الأعضاء، ***ونعرب*** عن رغبتنا المشتركة في تعميق المسارات الخاصة بالسياحة والروابط الأكاديمية والبحثية والتبادل في مجال الاتصال الجماهيري.

66 - ***ندعو*** الدول الأعضاء للوقوف مع المملكة العربية السعودية ودعم سعيها لاستضافة المعرض العالمي في عام 2030 خلال الانتخابات المقبلة المقرر عقدها خلال اجتماع الجمعية العامة

للمكتب الدولي للمعارض الذي سينعقد في باريس، فرنسا، في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، انطلاقاً من روح التضامن الإسلامي التي تقوم عليها منظمتنا.

67 - ***نرحّب*** بنتائج الانتخابات الرئاسية المبكرة في تركمانستان التي جرت في 12 آذار/مارس من هذا العام، والتي اتسمت بالنزاهة والحرية والتنافسية، وأفضت إلى انتخاب معالي السيد سردار بيردي محمدوف رئيساً جديداً لتركمانستان بتأييد من حوالي 73 في المائة من الناخبين.

68 - ***نرحّب*** باستضافة الجمهورية الإسلامية الموريتانية للدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية في عام 2023، ونرحب بعرض جمهورية الكاميرون استضافة الدورة الخمسين في عام 2024، وعرض جمهورية تركيا استضافة الدورة الحادية والخمسين لمجلس وزراء الخارجية في عام 2025.

69 - ***ندعو*** الدول الأعضاء لبذل الجهود في سبيل إنجاح مؤتمر القمة الإسلامي الخامس عشر في جمهورية غامبيا في عام 2022.

70 - ***نشيد*** بمناصرة باكستان الاستباقية والقوية لجميع القضايا التي تهم الأمة الإسلامية وبدورها البارز في منظمة التعاون الإسلامي، كما أكد ذلك نجاحُ انعقاد الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية. ***ونعرب*** عن أصدق مشاعرنا ومحبتنا وصداقتنا الدائمتين لشعب جمهورية باكستان الإسلامية الشقيقة.